

دراسة مدى ملائمة العوامل المؤسسية لتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

- دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية والمالية وعينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين (2018) -

The Study the Appropriateness of the Institutional Factors to Apply Fair Value to the Algerian Accounting Environment - Field Study Sample of Economic and Financial Institutions and Sample of Academics and Accounting Professionals (2018) -

هشام شلغام<sup>1\*</sup>، محمد زرقون<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر (Alghicham@gmail.com)

<sup>2</sup> كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر (Zergounemed@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2018-10-19؛ تاريخ القبول: 2021-08-14؛ تاريخ النشر: 2021-08-25

**ملخص:** هدفت الدراسة إلى معرفة مدى ملائمة العوامل المؤسسية (العامل الاقتصادي، الثقافي، القانوني، المهني) لتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية وذلك من خلال التطرق لواقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، وكذلك دراسة البيئة الاقتصادية والثقافية والقانونية والمهنية ومدى جاهزيتها لتطبيق القيمة العادلة، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة إشكالية الدراسة، واعتماد أداة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة من المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة وجمع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية ومعالجتها في برنامج SPSS v 25 والحصول على نتائج تم تحليلها بواسطة جملة من الأساليب الإحصائية (التكرار، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري) إضافة إلى معامل ألفا كرونباخ وقد خلصت الدراسة إلى أن العوامل المؤسسية غير ملائمة نوعا ما لتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

**الكلمات المفتاحية:** قيمة عادلة؛ عوامل مؤسسية؛ بيئة محاسبية جزائرية؛ نظام محاسبي مالي.

تصنيف JEL: M41.

**Abstract:** The objective of the study was to determine the appropriateness of the institutional factors (economic, cultural, legal and professional) to apply fair value to the Algerian accounting environment by addressing the reality of applying fair value in the Algerian accounting environment, as well as studying the economic, cultural, legal and professional environment. The statistical descriptive analysis approach was adopted to address the problem of the study, and the questionnaire tool distributed to a sample of professionals and academicians in the field of accounting, while data collection was made and processed in the software SPSS v 25. Data were analyzed by a number of statistical methods (frequency, mean and standard deviation) in addition to the alpha coefficient Cronbach. The study concluded that the institutional factors is somewhat inappropriate for the application of fair value accounting in the Algerian environment.

**Keywords:** Fair Value; Institutional Factors; Algerian Accounting Environment; Financial Accounting System.

**Jel Classification Codes :** M41.

\* المؤلف المرسل.

## I- تهييد :

تعد القيمة العادلة كأحد بدائل القياس المحاسبي الذي حظي باهتمام كبير خلال السنوات الأخيرة من طرف الهيئات والمنظمات المحاسبية العالمية وكذا المحاسبين محاولين الخروج من القياس بالتكلفة التاريخية، حيث راح العديد منهم ينادي باستخدام القيمة العادلة بديلاً عن التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي، ولهذا قام النظام المحاسبي المالي في الجزائر باستحداث بدائل للقياس المحاسبي إضافة للتكلفة التاريخية ويتعلق الأمر بتطبيق القيمة العادلة التي توجهت لتطبيقها معظم الهيئات المهنية المشرفة للمعايير المحاسبية في معظم الدول، هذه الأخيرة التي تساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية إلا أن تطبيقها في الجزائر يتطلب توفر مجموعة من المتطلبات وتوفر البيئة المناسبة لتطبيقها، لذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى ملائمة العوامل المؤسسية لتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

### - إشكالية الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الجدل حول صعوبة تطبيق طريقة القيمة العادلة في الواقع، وما مدى استيعاب البيئة الجزائرية لمفهوم القيمة العادلة والأسس والقواعد الجديدة في التقييم، وإمكانية تطبيقها في البيئة الجزائرية، وعليه من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى ملائمة العوامل المؤسسية لتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية؟.

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو مستوى تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية؟.
- ما مدى ملائمة العوامل المؤسسية (العامل الاقتصادي، الثقافي، القانوني، المهني) لتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية؟.

### - فرضيات البحث:

- مستوى تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية متوسط.
- العوامل المؤسسية (العامل الاقتصادي، الثقافي، القانوني، المهني) غير ملائمة نوعاً ما لتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

### - مبررات اختيار الموضوع:

- تكمن مبررات اختيار الموضوع فيما يلي:
- محاولة التعرف على الخلفية النظرية لمعيار القيمة العادلة.
- معرفة مكانة نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.
- التحولات التي شهدتها المعايير المحاسبية والاهتمام المتزايد بمدخل القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح.
- الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر من أجل مواكبة التطورات المحاسبية على المستوى الدولي.
- تناول موضوع القيمة العادلة في الأبحاث العلمية من شأنه الدفع بمسيرة الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

**أهداف الدراسة وأهميتها:** تتبع أهمية هذه الدراسة من أنها ستبحث في تطبيق القيمة العادلة في عملية القياس والإفصاح في البيئة المحاسبية الجزائرية، وتبسيط الضوء على محاسبة القيمة العادلة المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية وما لهذا التطبيق من آثار متوقعة على تحسين ملائمة المعلومات المحاسبية المقدمة وأثر ذلك على جودة التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية، ويتمثل الهدف من هذه الدراسة في ما يلي:

- تبسيط الضوء على مفهوم وأهمية القيمة العادلة ومحددات ومزايا تطبيقها.
- إبراز أهمية قواعد القياس المحاسبي بالقيمة العادلة وفقاً للنظام المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.
- معرفة مستوى تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.
- معرفة مدى ملائمة العوامل المؤسسية لتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

### - حدود الدراسة:

- تمثلت حدود الدراسة في الحدود المكانية والزمانية وكذا الموضوعية وهي كما يلي:
- **الحدود المكانية:** من خلال الدراسة الميدانية التي تم معالجة إشكالية مدى تأثير العوامل المؤسسية على تطبيق القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية، اقتصرت الدراسة على البيئة الجزائرية من خلال تمثيلها في 18 ولاية عبر التراب الوطني.
- **الحدود الزمانية:** طبقت هذه الدراسة على عينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة خلال فترة ستة أشهر ابتداءً من شهر أفريل 2018.

**منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:** بالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة والأهداف المتوخى تحقيقها من خلال الموضوع الذي نتناول فيه مدى ملائمة العوامل المؤسسية لتطبيق القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة في دولة الجزائر، فإن الباحث قد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي حيث في شقه النظري، إذ اطلع على الدراسات المختلفة في مجال القياس

الحاسبي والقيمة العادلة والبيئة الجزائرية، وطبق المنهج التحليلي في جانبه التطبيقي المتعلق بتحليل الاستبيان الذي تم توزيعه كجانب من الدراسة التطبيقية، من أجل معرفة مدى ملائمة العوامل المؤسسية لتطبيق القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة، وقد تم استخدام جملة من الأساليب الرياضية والإحصائية في تحليل الاستبيان الذي تم توزيعه كجانب من الدراسة التطبيقية، حيث تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة عن طريق برنامج SPSS V25 والتعرف على رؤية المحوثين نحو مدى ملائمة العوامل المؤسسية لتطبيق القيمة العادلة من خلال الوصول إلى بيانات بالإمكان إخضاعها للتحليل الإحصائي.

**هيكل الدراسة:** للإحاطة بجوانب الموضوع وتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة بصورة واضحة، تم تقسيم البحث إلى محورين حيث تم التطرق في المحور الأول إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة والبيئة الجزائرية، أما المحور الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية.

#### الدراسات السابقة:

- **باهية زعيم 2018 دراسة بعنوان واقع ومعوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية<sup>1</sup>**  
سعت الدراسة إلى التعرف على مدى جاهزية البيئة المحاسبية في الجزائر لتطبيق نموذج القيمة العادلة، حيث ركز الباحث على تشخيص الصعوبات والمعوقات التي تواجه البيئة المحاسبية الجزائرية في تطبيق القيمة العادلة والبحث عن الحلول العملية لمعالجة مشكل القياس وفق القيمة العادلة، كما حاولت الدراسة الوقوف على تجربة بعض الدول العربية للاستفادة من خبرتها في تطبيق القيمة العادلة، واقترح إطار لتحضير البيئة المحلية لتطبيق القيمة العادلة، وقد اعتمد الباحث في معالجته لإشكالية الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج المقارن كما اعتمد أداة الاستبيان من أجل الحصول على آراء ووجهات نظر عينة مجتمع الدراسة والمثلة في الأكاديميين (أساتذة وطلبة الدراسات العليا جامعيين) بالإضافة إلى المهنيين (من محاسبين معتمدين ومحاسبين في مؤسسات كذلك الخبراء ومحافظي ومراجعي الحسابات) في مجال المحاسبة، حيث بلغت حجم العينة 67 فرد، بالإضافة إلى أداة المقابلة وقام الباحث بمعالجة البيانات بواسطة برنامج SPSS v22 واختبار ومعالجة فرضيات الدراسة وتفسيرها استخدم الباحث جملة من الأساليب الإحصائية (التكرارات والمتوسطات، الاختبارات اللاحتمالية، اختبار بيرسون، اختبار تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، اختبار T-test)، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:
  - إن الممارسات المحاسبية في الجزائر بحاجة ماسة لتطبيق نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي؛
  - أن العناصر الفاعلة في المجال المحاسبي (المهنيين) تميل لعدم الرغبة في التغيير والتأقلم مع المعايير والقواعد المحاسبية الجديدة بالرغم من توجه الجزائر لتوحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي؛
  - وجود معوقات مهنية وقانونية بالإضافة إلى معوقات متعلقة بسوق المال ومعوقات متعلقة بالمؤسسة؛
  - وجود ارتباط عكسي بين المعوقات وتطبيق القيمة العادلة حيث كلما انخفضت حدة المعوقات كلما زاد التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية؛

#### ● **رفيقة صغراوي 2017 دراسة بعنوان إشكالية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية على ضوء معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي الجزائري<sup>2</sup>**

تناولت الدراسة إشكالية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية حيث هدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوائق التي تحول دون التطبيق الجيد لمحاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي لمعالجة متغيرات الدراسة ذات الصلة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، حيث اعتمدت الباحثة في دراستها الميدانية على أداة الاستبيان والتي وزعت على مجتمع الدراسة والمكون من المهنيين والأكاديميين، إذ بلغت عدد الاستبانة القابلة للمعالجة 67 استبيان وكانت عينة الدراسة ممثلة في فئة مهني المحاسبة، فئة محاسبي المؤسسات الاقتصادية، فئة المفتشين الجبائين، فئة الأساتذة الجامعيين الذين يمثلون أفراد مهنيين وأكاديميين، حيث تم معالجة وتحليل إجابات أفراد العينة باستعمال البرنامج الإحصائي SPSS V23 وجملة من الأساليب الإحصائية (التكرارات، والنسب المئوية لوصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار T test وهذا من أجل استخلاص النتائج وتحقيق الأهداف المتوخاة، وقد تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها:

- أن فقط المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة تطبق نموذج القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي؛
- هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة الجزائرية غير ملائمة لتطبيق نموذج القيمة العادلة وأبرزها تتمثل في عدم جاهزية السوق المالي الجزائري؛

- عدم توفر أسواق جاهزة لكثير من الأصول والأمور التي تقوم على معالجتها معايير القيمة العادلة، وبالتالي لجوء إدارات الشركات إلى التقييم الذاتي، والذي سيساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفقا لتلك المعايير، انطلاقا من أن إدارات الشركات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد؛
- وفي الأخير نستنتج أن القيمة العادلة تواجه العديد من الصعوبات والتحديات من أجل تطبيقها في الواقع الجزائري، حيث أن البيئة الاقتصادية والثقافية الجزائرية لا توفر أرضية مناسبة وملائمة لتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

#### ● مخلوفي نعيمة 2016 دراسة بعنوان مدى إمكانية تطبيق مفهوم القيمة العادلة في الجزائر على ضوء المتغيرات المحاسبية العالمية<sup>3</sup>

- هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى تأقلم البيئة المحاسبية الجزائرية مع تطبيق القيمة العادلة ومدى إمكانية تطبيقها في البيئة المحاسبية الجزائرية من خلال معالجة إشكالية ماهي متطلبات تطبيق مفهوم القيمة العادلة وهل ترقى البيئة المحاسبية في الجزائر إلى تحقيق هذه المتطلبات، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لمعالجة إشكالية الموضوع، إذ استخدم الباحث أداة الاستبيان والمقابلة في الدراسة الميدانية من خلال استجواب 122 فرد من أفراد مجتمع الدراسة على مستوى ولاية الجزائر والبلدية وتيزي وزو، حيث كان مجتمع الدراسة مكون من المهنيين العاملين بالمؤسسات الاقتصادية (مؤسسات خاصة وعمومية) ضمن مجال المحاسبة ومكاتب المحاسبة، وقام الباحث بمعالجة البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS V 20 والاعتماد على التحليل الأحادي والتكرارات والنسب المئوية، إضافة إلى المدرج التكراري ودوائر النسب في تحليل البيانات وتفسيرها، وقد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج:
- تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي تسوده عدة عوائق وصعوبات خاصة فيما يتعلق بالتقييم المحاسبي على أساس القيمة العادلة؛
- ضعف إطلاع المحاسبين في الجزائر على النظام المحاسبي المالي وطرق القياس على أساسه؛
- تمسك المحاسبين في البيئة المحاسبية الجزائرية بالمعالجة العادية للبيانات بالاعتماد على التكلفة التاريخية رغم رغبتهم في تبني القياس على أساس القيمة العادلة؛

- عدم توفر سوق نشط في الجزائر يساعد على تبني مفهوم القيمة العادلة، وانتشار الأسواق الموازية التي لا تمثل فيها شفافية المعلومات؛

#### ● فارس بن بدير 2015 دراسة بعنوان واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية<sup>4</sup>

- هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية وأثر تطبيقها على جودة القوائم المالية حيث اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في إعداد الإطار النظري والمنهج الوصفي الجانب التطبيقي، حيث استخدم الباحث الاستبيان كأداة البحث لمعالجة إشكالية الدراسة وتم توزيع 82 إستبانة وقبول 70 إستبانة وزعت على مجتمع مكون فة الأكاديميين ممثلة في الأساتذة الجامعيين والمهنيين ممثلة في (محافظ الحسابات، خبير محاسبي ومحاسب معتمد) بالإضافة إلى الموظفين ومختلف الإطارات العاملة في مجال المحاسبة والمالية بالمؤسسات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص وكذا بعض المؤسسات الصناعية المدرجة في البورصة الجزائرية (مؤسسة صيدال، مؤسسة أن سي أ روية) وتم معالجة نتائج الدراسة وتحليلها باستخدام جملة من الأساليب الإحصائية (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، النسب المئوية، التكرارات، T-test) بالإضافة إلى استخدام برنامج SPSS V20 من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:
- أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة تطبق محاسبة القيمة العادلة وذلك في بعض حساباتها مثل التثبيتات المالية وبعض التثبيتات العينة من خلال إعادة تقييمها
- البيئة الاقتصادية والثقافية الجزائرية لا توفر أرضية مناسبة وملائمة لتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة ولعل أبرزها عدم جاهزية السوق المالي الجزائري، وأيضا الاختلاف بين التشريعات الضريبية والمحاسبية فيما يخص القياس وفق القيمة العادلة.

#### ● Hans B. Christensen and Valeri V. Nikolaev (2013) Does Fair Value Accounting for Non-Financial Assets Pass the Market Test<sup>5</sup>.

- هدفت الدراسة إلى دراسة ممارسات التقييم للأصول غير الملموسة والتعرف على مدى رغبة الشركات في اختيار مدخل القيمة العادلة على حساب التكلفة التاريخية في ظل حرية الاختيار بين الطريقتين في عملية القياس والتقييم، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام جملة من الأساليب الإحصائية (الوسيط، الانحرافات، التكرارات... الخ) لاختبار الفرضيات لعينة تحتوي على 1539 شركة في أسواق ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أغلب الشركات تميل إلى استخدام القيمة العادلة في عملية القياس والتقييم على حساب نموذج التكلفة التاريخية وذلك لموثوقية وملائمة المعلومات المالية المقدمة لمستخدمي القوائم المالية بدرجة أعلى من التكلفة التاريخية.

• **(Karl A. Muller - Edward J. Riedl - Thorsten Sellhorn) (2008) Causes and Consequences of Choosing Historical Cost versus Fair Value<sup>6</sup>.**

هدفت الدراسة إلى دراسة أسباب وعواقب اختيار واستخدام شركات الاستثمار العقاري إلى نموذج التكلفة التاريخية أو نموذج القيمة العادلة في عملية حساب أصولها الأولية والعقارات، ودراسة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الاتحاد الأوروبي، حيث تم التوصل إلى أن المؤسسات التي تطبق نموذج القيمة العادلة في حساب أصولها لها أقل تباين في المعلومات وأكثر سيولة من المؤسسات التي تستخدم نموذج التكلفة التاريخية في حساب أصولها بصفة عامة، كما بينت الدراسة أن الشركات التي استخدمت نموذج القيمة العادلة هي أكثر الشركات التي أبدت مؤشرات على الالتزام بشفافية التقارير المالية من نظيراتها التي استخدمت نموذج التكلفة التاريخية.

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن القول أنها تباينت فيما بينها من حيث دراسة أهم المعوقات وأثار تطبيق القيمة العادلة بالإضافة إلى مدى جاهزية البيئة الجزائرية ككل وإمكانية تطبيق القيمة العادلة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن القول أن دراستنا تتشابه مع الدراسات السابقة من حيث دراسة مفهوم القيمة العادلة في البيئة الجزائرية بالإضافة إلى أنها تتشابه مع بعض الدراسات في الأدوات الإحصائية والأساليب الرياضية المستخدمة أيضا، ويكمن وجه الاختلاف في البيئة المدروسة من خلال استهداف أفراد آخرين يمثلون عينة المستجوبين بالإضافة إلى اختلاف حجم العينة عن عينة الدراسات السابقة.

ستحاول هذه الدراسة الخروج عن الإطار الذي تم تناوله حول القيمة العادلة في الدراسات السابقة وسوف يتم دراسة أهم العوامل التي تساعد على تطبيق القيمة العادلة ومعرفة مدى ملائمة هذه العوامل لتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية وذلك من خلال اخذ آراء كل من المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة.

**1.I- مدخل محاسبة القيمة العادلة**

مما لا شك فيه أن محاسبة القيمة العادلة تنهض بمستوى الإبلاغ المالي من مجرد معلومات مالية تاريخية إلى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية وتستشرف المستقبل بدلا من تسجيل الماضي، وإن هذا المستوى الرفيع من الإبلاغ يتيح لمستخدمي البيانات المالية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على هدى من معلومات موضوعية تستند إلى الحقائق، ويساعد هذا الأمر في تحقيق الإبلاغ المالي العام أهدافه المتمثلة في تلبية حاجات ومتطلبات أطياف عديدة في المجتمع بشكل عام والمشاركين في الأسواق المالية بشكل خاص، من خلال هذا المدخل سنتعرض إلى أهم المفاهيم والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة.

**1-1.I- مفهوم وأهمية مدخل القيمة العادلة.**

**1-1-1.I- مفهوم القيمة العادلة:** حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين مفهوم القيمة العادلة في العديد من معايير المحاسبة التي أصدرتها على غرار المعيار الدولي 39 الذي يعرف القيمة العادلة بأنها القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف مطلعة وراغبة تعمل في ظل ظروف السوق العادية.<sup>7</sup>

و طبقا للمعيار IFRS13 السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو دفعه لتحويل الإلتزام بموجب عملية منظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس<sup>8</sup>، وهو ذات التعريف الوارد في المعايير المحاسبية الأمريكية حيث عرفت القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي سيكون مستلم من بيع أحد الأصول أو المدفوعة لسداد الإلتزام في صفقة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس<sup>9</sup>. أما التعريف الذي جاء به النظام المحاسبي المالي للقيمة العادلة والذي أطلق عليها مصطلح "القيمة الحقيقية" فقد عرفها بـ "هو المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية"<sup>10</sup>

**1-1-2- أهمية القيمة العادلة في الفكر المحاسبي:** وتتمثل أهمية القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي في:<sup>11</sup>

- استخدامها يكون أكثر دقة وملائمة من نموذج التكلفة التاريخية، لأنها تقيس مدى قدرة المؤسسة على التخصيص الأمثل لمواردها والحفاظ عليها.
- تعكس التغيرات في الحالة المالية للمؤسسة والنتيجة عن التقلبات في معدلات الفوائد وأسعار الصرف وأثرها على أسعار الأسهم، وكذلك توضيح مقدار التغيرات في عوائد الأسهم المرتبطة بها.
- تقلل من مشكلة المكاسب الوهمية للأصول المالية ذات الجودة المرتفعة والتي تعتبرها المؤسسات مكاسب حقيقية، بينما تحتفظ بالأصول المالية ذات الجودة المنخفضة لتجنب خسائر محققة.

- تحسن جودة ودقة المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية الواردة بالقوائم والتقارير المالية المنشورة.
- تساعد المستثمرين على تقييم أداء إستراتيجيات المؤسسات في إدارة إستثمارهم المالية، وخاصة فيما يتعلق بقيم وتوقيت ودرجة التأكد الخاصة بصافي التدفقات المستقبلية.
- أصبح الاقتصاد أكثر حركة نسبة لتطور السوق، وبالتالي يصعب التنبؤ بظروفها المستقبلية، مما أدى إلى زيادة رغبة المستثمرين لمعرفة الثروة الحالية الكامنة في الموجودات الخاصة بالشركات التي تم الاستثمار فيها، وبالتالي فإن ذلك مدعاة لتطبيق القيمة العادلة.
- انهيار كبرى الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في بداية القرن الحادي والعشرين بسبب تقييم أصولها الذي لم يأخذ بمفهوم القيمة العادلة، بالإضافة إلى عوامل أخرى متعلقة بالإفصاح والشفافية، وقد أدى ذلك إلى انتقاد مهنة المحاسبة و واضعي المعايير المحاسبية.
- وضع العديد من القوانين والتشريعات في الولايات المتحدة الأمريكية تتعلق بعضها بالحوكمة والبعض بتنظيم أسواق الأوراق المالية وغيرها، تدعو إلى دراسة وتطبيق معايير القيمة العادلة.
- تعتبر أكثر ملائمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين، لأنها تظهر بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة وتسهل تقييم أدائها الماضي والتوقعات المستقبلية.

**1.1-2- أهداف استعمال القيمة العادلة:** إن مستخدمي البيانات المالية يحتاجون إلى معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة لتقييم المركز المالي للمؤسسة ونتيجة أعمالها وذلك لتكون هذه المعلومات مفيدة لهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية، ونجد أن معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام وتهدف إلى:<sup>12</sup>

- إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد ميزانية المركز المالي، بحيث يعترف بالدخل إما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المؤسسة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمؤسسة أن مفهوم القيمة العادلة يكون مبنيا على أساس أن المؤسسة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود.
  - إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن المركز الاقتصادي لأنه أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.
  - يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال.
  - تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المؤسسات المتشابهة والتي تستعمل القيمة العادلة.
  - إن القيمة العادلة لها القدرة التنبؤية أكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.
  - إن واضعي المعايير المحاسبية يدعون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة الواسعة تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية.
  - تمكين المؤسسة من قياس أدائها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل:
  - أ- صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة.
  - ب- إدارة وقياس المخاطر.
  - ت- تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.
- كما أن هناك أهداف أخرى لتطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات مثل:
- إضفاء الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن الشركات.
  - التوجه إلى علاج أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية.

**1.1-3- القياس بالقيمة العادلة:** يهدف المعيار (IFRS 13) إلى تعريف القيمة العادلة، ووضع معيار يتضمن إطارا منفصلاً عن كيفية قياس القيمة العادلة، ووضع متطلبات للإفصاح عن القياس بالقيمة العادلة، وتبني هيكل جديد للقيمة العادلة، وافترض تحويل الالتزام إلى طرف آخر بدلا من تسويته أو إطفائه، واستبعاد المتطلب المتعلق باستخدام سعر المزادة للأصول والمطلوبات المالية التي يتم تداولها بسوق نشط،<sup>13</sup>

**1.1-3-1- هيكل القيمة العادلة:** عند استخدام تقنيات التقييم لقياس القيمة العادلة تختار المؤسسة المعطيات التي تتلاءم مع خصائص الأصل أو الخصم و التي يعتمد عليها المشاركون في السوق عند الدخول في أصل أو خصم مماثل ، ويصنف معيار إعداد التقارير المالية الثالث عشر مدخلات تقنيات التقييم إلى ثلاثة مستويات<sup>14</sup>:

- **المستوى الأول:** تعطى الأولوية للمعطيات التي تقدمها الأسواق النشطة ممثلة في الأسعار المعلنة للأصول والخصوم المطابقة.

- المستوى الثاني: يتمثل في المدخلات الأخرى غير الأسعار المعلنة للأصول و الخصوم المطابقة ويتضمن الأسعار المعلنة لأصول و خصوم مماثلة في أسواق نشطة، و الأسعار المعلنة للأصول و الخصوم المطابقة أو المماثلة في أسواق غير نشطة بالإضافة إلى مدخلات أخرى كمعطيات السوق حول الأصول و الخصوم محل التقييم.
- المستوى الثالث: يتمثل في المعطيات غير الملاحظة حول الأصل أو الخصم، و تستخدم عندما لا تتوفر المعطيات الملاحظة، كما ينبغي أن تعكس المدخلات من المستوى الثالث الافتراضات التي يضعها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الخصم. بما فيها الافتراضات حول المخاطر، والمدخلات غير الملاحظة هي مدخلات تستخدم عندما لا تتوفر معطيات عن السوق، و يتم تطويرها بالاعتماد على أفضل المعلومات المتاحة حول افتراضات المشاركين في السوق عند تسعير الأصل أو الخصم.

### 1.I-3-1- أساليب وتقنيات قياس القيمة العادلة:<sup>15</sup>

في ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة *Dynamic and Volatile* فإن مقياس القيمة العادلة تزودنا بكثير من الشفافية وذلك مقارنة بمقياس التكلفة التاريخية، وبالإضافة إلى ملائمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة فإن الموثوقية *Reliability* تكون مهمة أيضاً قبل الملاءمة، لأن المعلومات الملائمة والتي تتسم بعدم الموثوقية تصبح بلا فائدة لأي مستخدم، أما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي:

- يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة؛
- إذا لم يتوفر ذلك، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، وخاصة للبنود مثل الذمم المدينة والدائنة والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير؛
- قد تستخدم كذلك الطرق التالية لقياس القيمة العادلة:
- ❖ الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة؛
- ❖ خدمات التسعير من جهة خارجية؛
- ❖ نماذج التسعير الداخلية؛
- ❖ التدفقات النقدية المخصصة؛

وقد حدد المعيار الأمريكي رقم (157) ثلاثة أساليب لقياس القيمة العادلة وفقاً لمدخل السوق، ووفقاً لمدخل الدخل، بالإضافة للقياس وفقاً لمدخل التكلفة:

- ✓ **مدخل السوق Market Approach**: يستخدم مدخل السوق عند تقييم الأسعار الممكن مشاهدتها *Observable* وغيرها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق، بما في ذلك الأصول المتماثلة أو المقارنة.
  - ✓ **مدخل الدخل Income Approach**: ويستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ موحد للقيمة الحالية اعتماداً على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية (مثل التدفقات النقدية أو الإيرادات والمصروفات) في مبلغ واحد (مخفضة) عند استخدام هذا النهج، فإن القيمة العادلة تعكس توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ في المستقبل<sup>16</sup>.
  - ✓ **مدخل التكلفة Cost Approach**: ويعتمد على المبلغ المطلوب حالياً لإحلال المقدرة الخدمية لأصل ما (إحلال التكلفة).
- وطبقاً للمعيار رقم (157) فإن استخدام مدخل واحد للقياس يكون مناسباً في بعض المواقف باستخدام أسعار استرشادية *Quoted prices* في سوق نشط لأصول أو التزامات مماثلة. وفي مواقف أخرى فإن استخدام مداخل متعددة للقياس يكون مناسباً لأن نظام التقارير بالشركات يتطلب تماسك وترابط *Consistently* كل قدرات أساليب التقييم واستخدامها للوصول لقياس مناسب للقيمة العادلة<sup>17</sup>.

### 1.I-4- مزاي وعيوب مدخل القيمة العادلة

- 1.I-4-1- **مزاي استخدام مدخل القيمة العادلة**: جاء استخدام مدخل القيمة العادلة كبديل أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية وبهدف تحقيق مزاي لمخرجات البيانات، وهي<sup>18</sup>:
  - تعكس القيمة العادلة الواقع الاقتصادي للمؤسسة وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية و الربح الاقتصادي للمؤسسة؛
  - إذا تم تقييم الأصول والخصوم على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي، حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار؛
  - يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال؛

- يعد استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية؛
- تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المؤسسة؛
- تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المؤسسات المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة؛
- يوفر رؤية أكثر دقة للوضع الفعلي للأسواق المالية، إضافة إلى أن بيانات القيمة العادلة تسمح لنا بتوفير جميع المعلومات المتكاملة في أي وقت معين<sup>19</sup>؛

### **1.I-4-2- عيوب استخدام مدخل القيمة العادلة:** على الرغم من الفائدة الكبيرة من تطبيق القيمة العادلة إلا أنها لم تخل من العيوب التي نوجزها فيما يلي<sup>20</sup>:

- اعتماد هذا المعيار في بعض جوانبه على عدم دقة القياس المحاسبي بسبب اختلاف الاجتهادات والآراء الشخصية لعملية التقييم للأدوات المالية غير النشطة، حيث يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من موجودات المؤسسة عندما لا تتوفر لها أسواق نشطة؛
- يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة فترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية؛
- قد يسبب استخدام معيار القيمة العادلة مجالاً أكبراً للتلاعب في نتائج الأعمال وتغطية بعض الثغرات وفقاً لرغبات ومصالح الإدارة عند إعداد البيانات المالية؛
- إن الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة كبنود في قائمة الدخل أو في قائمة التغير في حقوق الملكية دون أن تتم عمليات تبادل فعلية بين المؤسسة وأطراف خارجية عنها، قد يفتح باباً للتلاعب في الإيرادات؛
- القيمة العادلة تتميز بزيادة التكاليف للحصول على المعلومات وسبباً في زيادة التكلفة عن المنفعة<sup>21</sup>؛

### **2.I- القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية:**

**1-2.I- البيئة المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها:** تمثل البيئة المحاسبية مجموع العوامل المؤثرة على المحاسبة، ويتعلق الأمر بالعوامل الاقتصادية، المالية، السياسية، الاجتماعية والثقافية... إلخ، هذه العوامل قابلة للملاحظة من خلال أثر صنع القرار للعناصر والجهات الفاعلة في مختلف الميادين، ويمكن حصر أهم العوامل المؤثرة في البيئة المحاسبية في النقاط التالية<sup>22</sup>:

**1-1-2.I- تأثير النظام القانوني:** لمعرفة أثر النظام القانوني على المحاسبة يجب التفرقة بين القانون العربي: أين تكتفي القوانين بتقديم مبادئ عامة، وترك هامش كبير للاجتهاد في حل النزاعات، وهو النظام المعمول به في الدول الأنجلوسكسونية، والقانون المكتوب أين تكون القوانين دقيقة جداً حيث تتطرق لكل التفاصيل ولا تترك هامشاً كبيراً للاجتهاد والتقدير والتأويل (دول التنظيم الأوروبي القاري)، ويفسر هذا الاختلاف في الجانب القانوني الاختلاف في آلية وضع المعايير المحاسبية، حيث تقع هذه المهمة في الدول الأنجلوسكسونية على عاتق المنظمات المهنية، وتكتفي الدولة بالإشراف والتأطير فقط، أما في دول المدخل الأوروبي القاري فإن القواعد المحاسبية تكون مضمنة في القانون (القانون التجاري في فرنسا مثلاً)، وقد قام Salter et Doupanik سنة 1992 باختبار العلاقة بين الأنظمة القانونية والأنظمة المحاسبية أين أكدوا ما سبق.

### **2-1-2.I- تأثير النظام الاقتصادي:** يشمل العامل الاقتصادي مجموعة كبيرة من العناصر أهمها:

- ◀ **نظام تمويل المؤسسات:** في الدول الأنجلوسكسونية الرأسمالية تعتمد المؤسسات في تمويلها على السوق المالي، ونتيجة لذلك تهتم المحاسبة بصفة أساسية بتلبية حاجيات المستثمرين من المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات، أما دول التنظيم الأوروبي القاري فتعتمد في تمويل مؤسساتها على البنوك والمؤسسات المالية، فتوجه المحاسبة اهتمامها للدائنين وممولي المؤسسة، وكذا المحاسبة الوطنية.
- ◀ **الجباية:** تؤثر الجباية على التطبيقات المحاسبية في دول النموذج الأوروبي القاري أكثر من الدول الأنجلوسكسونية، حيث يتم التسجيل المحاسبي في المجموعة الأولى وفق القواعد الجباية بينما في المجموعة الثانية هناك فرق بين النتيجتين المحاسبية والجباية.
- ◀ **التضخم:** يظهر أثر التضخم أساساً في طرق التقييم، فالدول التي يرتفع فيها معدل التضخم تفضل القيام بإعادة تقييم الأصول، أما الدول الأقل تضخماً فتستعمل التقييم وفق التكلفة التاريخية.
- ◀ **حجم الأنشطة الاقتصادية الدولية:** فعند الشركات متعددة الجنسيات في دولة ما له تأثير مباشر على الممارسات المحاسبية بما (معالجة عمليات الاستيراد والتصدير، الصرف الأجنبي، ترجمة العمليات والقوائم المالية، القوائم المالية الموحدة والضرائب على المدخيل الخارجية).



◀ **التنمية الاقتصادية:** فالدول الأقل نموا اقتصاديا تكون حاجتها إلى أنظمة محاسبية معقدة أقل نسبيا من حاجة الدول ذات المستويات المرتفعة من التنمية الاقتصادية إلى مثل هذه الأنظمة.

◀ **طبيعة النظام الاقتصادي:** يجب الإشارة إلى أن طبيعة النظام الاقتصادي تؤثر على أهداف المحاسبة ووظائفها، فالنظام الرأسمالي يقوم على اقتصاديات السوق الحر حيث لا يسمح بتدخل القيود والمحددات السياسية أو العقائد الاجتماعية في التفاعل الطبيعي للقوى الاقتصادية (النظرية التي تبني عليه تتميز بعدم الواقعية)، وهذا ما يتطلب نظام محاسبي أكثر ديناميكية يوفر المعلومات التي تكفل المعرفة التامة لأفراد المجتمع بكل المتغيرات الاقتصادية، أما النظام الاشتراكي فهو يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، ويهدف من وراء ذلك إلى استغلال هذه الوسائل في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بطريقة تماشى مع أهداف المجتمع، وإشباع رغبات أفراد لبناء أساس اقتصادي يكفل للمجتمع التقدم والنمو، وهذا ما يتطلب نظام محاسبي أقل مرونة وديناميكية يوفر للدولة المعلومات عن برامجها وأنشطتها الاقتصادية المبينة على التخطيط.

**I.2-1-3- تأثير المحاسبة المهنية:** بناء على Watts فإن حجم وعمر المحاسبة المهنية يمثلان عاملين من العوامل التي تظهر الاختلافات المحاسبية بين الدول، إضافة إلى قوة وتأثير المنظمات المهنية بالدولة (حيث تزدهر المحاسبة المهنية غالبا وتنشط بالدول الرأسمالية، بينما يكون دورها محدودا في الدول الاشتراكية ذات المركزية في اتخاذ القرارات).

**I.2-1-4- تأثير مستوى التعليم:** هناك ارتباط مباشر بين مستوى التعليم الذي يتحصل عليه مواطنو الدولة، وتطبيقات التقرير المالي المحاسبي بهذه الدولة، لذا يجب التأكيد على أن تدي مستوى التعليم يجعل من الصعب التحكم في الأنظمة المحاسبية المعقدة وتطبيقها.

**I.2-1-5- تأثير العوامل الثقافية:** في نهاية الثمانينات من القرن الماضي برزت الثقافة كأحد أهم العوامل البيئية المؤثرة على المحاسبة، وفي هذا الشأن حدد Hofstede أربع أبعاد تقوم عليها حسب أي ثقافة (وذلك في دراسة عملية اشتملت على أكثر من 117000 استبيان وزعت داخل أكثر من 67 دولة) تتمثل في الفردية مقابل الجماعية (أي الأهمية التي يعطيها الفرد لمصلحته الشخصية مقارنة مع المصلحة الجماعية للمجموعة التي ينتمي إليها)، بعد فروقات السلطة (أي الطريقة التي يتعامل بها أفراد المجتمع مع الفروقات الموجودة بينهم فيما يتعلق بعد المساواة في السلطة أو القوة الموزعة بينهم)، درجة تجنب عدم التأكد (أي الدرجة التي يشعر فيها أفراد المجتمع بالارتياح لحالات الغموض وعدم التأكد)، الذكورة مقابل الأنوثة.

**I.2-2- القيمة العادلة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي:** يعتبر نموذج القيمة العادلة أحد بدائل القياس المحاسبي المهمة في عملية القياس المحاسبي، لدى جاء النظام المحاسبي المالي بجملة من القوانين والمراسم تحدد قواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، حيث تعتبر هذه القوانين المرجح القانوني للمعالجة المحاسبية وفقاً للنظام المحاسبي المالي SCF وقد تضمن هذا النظام كيفية القياس والتقييم لكل من عناصر الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات سواء عند الحيازة لأول مرة أو التقييم في نهاية الفترة، وقد تبني هذا النظام الرؤية الاقتصادية بدلاً من الرؤية القانونية أي أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني التي كانت سائدة ولها الأولوية في النظام السابق، حيث جاءت المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 لتشير إلى ضرورة تقييد العمليات في المحاسبة وعرضها ضمن الكشوف المالية طبقاً لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني<sup>23</sup> مما يؤكد توجه وتبني النظام المحاسبي المالي لتطبيق القيمة العادلة والتي اصطلح على تسميتها "القيمة الحقيقية"، وهذا ما أشارت إليه الفقرة 1.112 في القسم الثاني للنظام المحاسبي المالي القواعد العامة للتقييم "ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة على اتفاقية التكاليف التاريخية في حين يعتمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة إلى بعض العناصر إلى مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالاستناد إلى:

- القيمة الحقيقية (أو التكلفة الراهنة)؛
- قيمة الإنجاز؛
- القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة)<sup>24</sup>؛

كما أن المشرع أشار إلى المفاهيم التي يركز عليها مفهوم القيمة العادلة في ظل النظام المحاسبي المالي وهي السوق النشطة وضرورة توفرها بتوفر شروطها والتمثلة في:<sup>25</sup>

- تجانس العناصر المتفاوض عليها في هذا السوق؛
- يمكن أن يوجد بها عادة في كل وقت مشترون و باعة متفقون؛
- تكون الأسعار موضوعة في متناول الجمهور؛

إضافة إلى ماسبق رخص النظام المحاسبي المالي للمؤسسات بعض المعالجات وإعادة تقييم الحسابات وفق القيمة العادلة وذلك لجملة من الأصناف نحدددها فيما يلي:<sup>26</sup>

- الأصول المادية والمعنوية والمالية؛
- المخزونات؛
- الإعانات العمومية؛
- الأصول البيولوجية والمنتجات الزراعية؛
- القروض والخصوم المالية؛
- تقييم الأعباء والمنتجات المالية؛
- عقود الإيجار التمويلي؛
- الاقتراضات والديون الماثلة؛

## II - الطريقة والأدوات :

### II - 1 - الطريقة المستخدمة

**II - 1 - 1 - منهج الدراسة:** بالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة والأهداف المتوخى تحقيقها من خلال الموضوع الذي نتناول فيه مدى تأثير العوامل المؤسسية على تطبيق القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة في دولة الجزائر، فإن الباحث قد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في شقه النظري، إذ اطلع على الدراسات المختلفة في مجال القياس المحاسبي والقيمة العادلة والبيئة الجزائرية، وطبق المنهج التحليلي في جانبه التطبيقي المتعلق بتحليل الاستبيان الذي تم توزيعه كجانب من الدراسة التطبيقية، من أجل معرفة مدى تأثير العوامل المؤسسية على تطبيق القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة، حيث تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس بهدف التعامل معها في إختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة، والتعرف على رؤية الباحثين نحو تأثير العوامل المؤسسية على تطبيق القيمة العادلة من خلال الوصول إلى بيانات يمكن إخضاعها للتحليل الإحصائي.

**II - 1 - 2 - مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من فئتين (أكاديميين ومهنيين) في مختلف الولايات البالغ عددها 18 ولاية، حيث كانت الفئة الأولى متكونة من جميع الأكاديميين (أساتذة وباحثين وطلبة الدكتوراه والماجستير) القريبين من مجال المحاسبة في مختلف جامعات الوطن، وكانت لما لهم دراية وفهم للتأصيل النظري لأصل الموضوع، أما الفئة الثانية فقد ضمت معظم المهنيين المحاسبين الذين لهم صلة مباشرة بمهنة المحاسبة على مستوى المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات التأمين والمؤسسات المالية ومهنيين بوزارة المالية بالإضافة إلى الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، وذلك لأن هذه الفئة لها اتصال مباشر بالعمل الميداني في مجال المحاسبة ولها إطلاع على مداخل ومشاكل القياس الإفصاح المحاسبي للقيمة العادلة.

وتتكون عينة الدراسة النهائية من كافة أفراد مجتمع الدراسة الذين تم اختيارها بطريقة العينة العمدية أو القصدية وكانت الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة وفق الجدول رقم (1) والذي نلاحظ من خلاله أن عدد الاستبيانات الموزعة بلغت 400 إستبانة موزعة بين الأكاديميين والمهنيين بالتساوي والتي تم استرجاع منها 112 إستبانة، في حين لم يتم استرجاع بقية الاستبيانات الأخرى البالغ عددها 288 إستبانة بسبب عدم تعاون بعض الباحثين رغم المراسلات والاتصالات المتكررة عبر مختلف وسائل الاتصال، ليستقر عدد الاستبيانات المعتمدة في الدراسة والخاضعة للتحليل الإحصائي إلى 106 إستبانة وذلك لتوفرها على كافة الشروط المطلوبة للإجابة، وكخلاصة للجدول يمكن القول عموماً أن نسبة الاستجابة من طرف المستجيبين كانت أقل من المتوسط إلا أنها كافية لتحقيق أهداف الدراسة.

### II - 2 - الأدوات المستخدمة:

**II - 2 - 1 - أداة الدراسة:** تم اختيار أداة الاستبيان والاعتماد عليها كأداة رئيسية في معالجة إشكالية الدراسة والوصول إلى النتائج وتحليلها، وقد تم إعداد الاستبانة بشكل نهائي وتكونت من قسمين رئيسيين هما:

- **القسم الأول:** تضمن هذا القسم أسئلة عامة تتعلق بالبيانات الشخصية لمفردات عينة الدراسة والتي تكونت من 9 فقرات.
- **القسم الثاني:** تضمن هذا القسم 41 فقرة تتعلق بفرضيات الدراسة والتي تم تقسيمها إلى محورين رئيسيين بهدف تغطية هذه الفرضيات وفيما يلي عرض لهذه المحاور:

- **المحور الأول:** تناقش فقرات هذا المحور "واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية" والتي تضمنت 7 فقرات بدءاً من الفقرة رقم 1 إلى الفقرة رقم 7 والتي تناولت مواضيع الإدراج والتقييم للقيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية.
- **المحور الثاني:** عاجلت فقرات هذا المحور "واقع العوامل المؤسسية في البيئة المحاسبية الجزائرية" والتي تضمنت 34 فقرة، حيث كان الهدف من هذا المحور معرفة مدى ملائمة البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة، إذ أن هذا المحور تم تقسيمه إلى أربعة أبعاد فرعية بغية تحقيق أهداف الدراسة، حيث ناقش البعد الأول البيئة الاقتصادية والذي تضمن 8 فقرات في محتواه، أما البعد الثاني فقد تناول البيئة الاجتماعية والثقافية والذي احتوى على 9 عبارات ناقشت البيئة الاجتماعية والثقافية، أما بخصوص البعد الثالث والرابع فقد ناقش كل منهما البيئة القانونية والبيئة المهنية على التوالي إذ ضم كل محور 9 و 8 فقرات على الترتيب.

**II - 1-2-1 - صدق وثبات أداة الدراسة:** لقياس مدى صدق وثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ والجذر التربيعي له، حيث يعتمد هذا المعامل على قياس مدى ثبات عبارات الاستبيان في مقدرتها على إعطاء إجابات وردود متوافقة تجاه أفراد العينة، وقياس نسبة الباحثين الأكاديميين والمهنيين الذين يعيدون نفس الإجابة في حالة استجوابهم بواسطة هذا الاستبيان وفي نفس الظروف، حيث قمنا بتطبيق هذا المعامل على جميع عبارات الاستبيان المتعلقة بالمحور الأول والثاني وكانت نتائج صدق وثبات الاستبيان من خلال المعامل بناء على مخرجات برنامج الحزم الإحصائية SPSS وفق الجدول رقم (2)، حيث نلاحظ أن ألفا كرونباخ للمقياس الأول كانت 0.796 و المقياس الثاني 0.924 وهذا يعني أنه في حالة توزيع الاستبيان من جديد على نفس العينة وفي نفس الظروف فإن أكثر من 79.6% منهم يعيدون نفس الإجابة ويعتبر هذا المعامل قوي بالنسبة للمقياس الأول و 92.4% بالنسبة للمقياس الثاني وهو أيضا معامل قوي مما يدل على أن كلا المقياسين يتمتعان بدرجة عالية من الثبات، هذا من جهة ومن جهة أخرى نلاحظ درجة صدق أداة الدراسة من خلال الجذر التربيعي لكلا المقياسين حيث نجد أن معامل الصدق يساوي 0.892 للمقياس الأول و 0.961 للمقياس الثاني وهما معاملان قويان مما يعني أن المقياس صادق، وعليه يمكن القول على أن أداة الدراسة صالحة للقياس ويمكن الاعتماد عليها من خلال النتائج المتحصل عليها حول ثبات الأداة وصدقها للمقياسين الأول والثاني.

### II - 2-2 - البرامج والأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات.

- التكرار والنسب المئوية لوصف أفراد عينة الدراسة وتحديد استجاباتهم؛
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد نسبة الاستجابة تجاه محاور أداة الدراسة؛
- معامل الانحدار المتعدد لقياس أثر المتغير المستقل على التابع؛
- معامل الارتباط لبيرسون؛
- اختبار شابيرو- ويليك لاختبار الإعتدالية؛
- اختبار لفيني للتجانس؛
- اختبار F لتحليل التباين من أجل معرفة الفروق؛
- تحليل التباين الأحادي؛
- معامل ألفا كرونباخ لتحديد معامل ثبات الاستبيان؛
- مقياس ليكارت الثلاثي؛

### III - النتائج ومناقشتها :

**III-1- عرض النتائج واختبار الفرضيات:** لاختبار الفرضيات تم إعطاء إجابات الباحثين درجة الموافقة من بين ثلاثة مستويات (غير موافق، محايد، موافق)، ولتكميم هذه المتغيرات قمنا بإعطاء درجة (1-2-3) للمستويات الثلاثة على التوالي، ومن أجل اختبار الفرضيات لا بد لنا من استخدام أساليب وطرق إحصائية صحيحة وهو ما سنراه في هذا العنصر، وقد اقترح ليكرت سلم ثلاثي يبين الاتجاه العام لإجابات العينة في كل فقرة أو في كل محور، ولتلخيص ما سبق الجدول رقم (3) يوضح تصنيف الإجابات وفق المتوسط الحسابي المرجح:

قبل إعداد الجدول نقوم بتحديد قيم المتوسط الحسابي المرجح فتمت كما يلي :

$$\text{المدى} = \text{أكبر قيمة} - \text{أصغر قيمة} = 2 - 1 = 1$$

$$\text{قسمة المدى على عدد الفئات} = \frac{2}{3} = 0.66 \text{ أي يضاف } 0.66 \text{ إلى الحد الأدنى للمقياس فيصبح كما في الجدول رقم (3)}$$

### III-1-1- عرض النتائج واختبار الفرضية الأولى: بُعد واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

- نص الفرضية الأولى: مستوى تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية متوسط.

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن الأصول والخصوم المالية يتم إدراج وتقييم حساباتها بالقيمة العادلة، حيث جاءت ضمن أولوياتهم بمعدل متوسط حسابي 2.49 وبانحراف معياري قدره 0.784، في حين يرى أفراد عينة الدراسة بدرجة أقل من حيث الموافقة أنه يخصص للمؤسسات إدراج وتقييم بعض باقي عناصر الأصول والخصوم بالقيمة العادلة وذلك بمعدل متوسط حسابي 2.42 وبانحراف معياري قدره 0.742، أما بخصوص باقي عبارات المحور من حيث واقع التطبيق والتي تناولت جوانب عدة متعلقة بإدراج وتقييم الأصول المادية والمعنوية والأعباء والإيرادات المالية بالإضافة إلى إدراج وتقييم الأصل المستأجر بالقيمة العادلة فقد تراوح معدل المتوسط الحسابي لهذه العبارات ما بين 1.94 إلى 2.08 وبانحراف يتراوح ما بين 0.860 إلى 0.914، إذ تأتي هذه العبارات ضمن ثالث أولويات أفراد عينة الدراسة وبتجاه محايد، ونجد ضمن آخر أولويات واقع التطبيق لأفراد عينة الدراسة الفقرات المتعلقة باستخدام الأسعار الرسمية المعلنة في سوق نشطة و المعالجة العادلة للبيانات بالاعتماد على القيمة العادلة المعتمدة من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمعدل متوسط حسابي 1.92 و 1.80 على الترتيب وبانحراف معياري قدره 0.829 و 0.798 على التوالي، حيث أن هذه النتائج إجمالاً تشير إلى تركيز إجابات أفراد عينة الدراسة ضمن اتجاه محايد، بمتوسط حسابي 2.10 وإنحراف معياري قدره 0.259 وهذا ما يعني أن واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية يبقى متوسط من وجهة نظر الباحثين، وهذا ما يعني قبول صحة الفرضية.

### III-1-2- عرض النتائج واختبار الفرضية الثانية: بُعد ملائمة العوامل المؤسسية لتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

- نص الفرضية الثانية: العوامل المؤسسية غير ملائمة نوعاً ما لتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

تُبرز النتائج والقيم المعبر عنها في الجدول رقم (5) فيما يتعلق بواقع العوامل المؤسسية في البيئة المحاسبية الجزائرية والتي تُهدف من خلالها معرفة مدى ملائمة كل من البيئة الاقتصادية والثقافية والقانونية والمهنية لتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي، حيث نجد حسب رؤية أفراد عينة الدراسة أن البيئة الاقتصادية تعد العامل الأكثر من حيث عدم الملائمة من وجهة نظر الباحثين بمعدل متوسط حسابي بلغ 1.76 وانحراف معياري قدره 0.331، ثم تليه وينسب متقاربة كل من العامل المهني والعامل الثقافي بمعدل متوسط قدره بـ 1.98 و 1.99 على التوالي وبانحراف معياري 0.228 و 0.189 وفي الأخير نجد العامل القانوني بمعدل متوسط حسابي 2.11 وانحراف معياري بـ 0.331، ويمكن القول عن هذه النتائج أن السبب في ذلك يعزى إلى عدم توفر المقومات الاقتصادية بدرجة أكبر إضافة إلى ذلك المقومات المهنية والثقافية والقانونية، حيث كان المتوسط الحسابي لهذه العوامل مساوياً بـ 1.96 وانحراف معياري قدره 0.145 وهذا ما يشير إلى تركيز إجابات أفراد عينة الدراسة ضمن معيار محايد أي أن أفراد المجتمع المحاسبي يرون أن البيئة ككل غير ملائمة نوعاً ما لتطبيق القيمة العادلة، وهذا ما يعني قبول صحة الفرضية.

### III-2- مناقشة النتائج:

من خلال هذا العنصر سيتم مناقشة وتفسير النتائج المتوصل إليها في السابق والمتعلق بنتائج الدراسة وهذا على أساس فرضيات الدراسة

### III-2-1- مناقشة نتائج الفرضية الأولى: مستوى تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية متوسط.

من خلال النتائج المتوصل إليها فيما يخص مستوى تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية والذي كان حسب رؤية أفراد عينة الدراسة متوسطة من حيث التطبيق، قد يفسر السبب في ذلك إلى عدم وجود سوق يسمح باعتماد قياس القيمة العادلة، كما أن السوق المالي الجزائري لا يعتبر مناسباً لتطبيق القيمة العادلة في الوقت الحالي من شأنه أن يؤثر على استخدام الأسعار المعلنة في السوق لمعالجة البيانات المحاسبية من طرف المؤسسات، كما أن حرية إدراج وتقييم بعض الأصول بالقيمة العادلة دفع بالكثير من المؤسسات إلى الاعتماد على نموذج التكلفة التاريخية في عملية الإدراج والتقييم وذلك لأن المؤسسات الجزائرية تميل إلى عدم الرغبة بالتغيير في إتباع الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة في القياس المحاسبي، إضافة إلى أن المؤسسات الجزائرية غير مهيئة لتطبيق القيمة العادلة بالشكل اللازم.

### III-2-2- مناقشة نتائج الفرضية الثانية: العوامل المؤسسية غير ملائمة نوعاً ما لتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

من خلال النتائج المتوصل إليها فيما يخص مدى ملائمة العوامل المؤسسية لتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية والذي كان حسب رؤية أفراد عينة الدراسة غير ملائم نوعاً ما لتطبيق القيمة العادلة، وهذا ما قد يعني أن البيئة المحاسبية الجزائرية غير مهيأة بالشكل الكافي لتوفير البيئة المناسبة والملائمة لتطبيق القيمة العادلة وهذا ما لاحظناها من خلال نتائج الدراسة، حيث كانت هذه العوامل متباينة فيما بينها من حيث درجة عدم الملائمة نوعاً ما، إذ نجد أن البيئة الاقتصادية هي العامل الأكثر من حيث عدم الملائمة مقارنة بقيمة العوامل وهذا ما أشارت إليه حل الدراسات المحلية السابقة، وقد يفسر السبب في ذلك أن البيئة الاقتصادية الجزائرية تتميز بما يسمى بالاقتصاد المغلق وقد يتجلى هذا

الأمر في عدم وجود سوق نشطة وهي نفس النتيجة التي تمت الإشارة إليها في الدراسات السابقة، بالإضافة إلى عدم انفتاح السوق الجزائرية على الأسواق العالمية الأمر الذي من شأنه أن يساعد في تطبيق القيمة العادلة بشكل أفضل في حين توفرها، إضافة إلى ارتفاع نسب التضخم والاحتكار وكذا غياب حرية العرض والطلب في السوق. بما يتيح إمكانية تحديد الأسعار بحرية دون أي تأثيرات، وقد يكون السبب في ذلك أيضا ضعف الأداء المالي للبنوك الذي كان له الأثر البارز على السوق المالي (غياب سوق مالي كفاء) والتضارب في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية أدى هو أيضا إلى غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشفافية والشمولية، كل هذه العوامل أدت إلى عدم توفر المقومات الاقتصادية التي تسهل تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

من جهة أخرى كانت بقية العوامل غير ملائمة نوعا ما وبدرجات متفاوتة بين العامل المهني والعامل الثقافي وهذا حسب رؤية أفراد عينة الدراسة وهذا ما أشارت إليه دراسة (باهية زعيم، رفيقة صغراوي، فارس بين يدير)، وقد يرجع السبب في هذا إلى عدم وجود إدراك كافي من طرف المجتمع المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة بالنسبة للمجتمع المحاسبي وعدم الاطلاع عليها بشكل كاف، إضافة إلى صعوبة تحديد القيمة العادلة لبنود الأصول والخصوم وصعوبة جمع المعلومات المعدة على أساس القيمة العادلة وهذا ما أشارت إليه دراسة (مخلوفي نعيمة)، كما أن البيئة المحاسبية الجزائرية غير مهينة بالشكل اللازمه للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، إضافة إلى ذلك غياب برامج واضحة لتكوين المحاسبين المهنيين في مجال القيمة العادلة من طرف الهيئات الرسمية والجمعيات المهنية في الجزائر، زد على ذلك عدم تخصيص المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مبالغ مالية لتحسين طواقمها المحاسبية في مجال محاسبة القيمة العادلة، كما أن التشريعات الضريبية كان لها الدور الأساسي في إعاقه تطبيق القيمة العادلة، والسبب في ذلك يعود إلى تمسكها بالتكلفة التاريخية في القياس المحاسبي وعدم وجود نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، وهذا كان سبباً في عدم توفر البيئة القانونية المناسبة لتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي وهذا ما توصلت إليه دراسة (باهية زعيم، فارس بين يدير).

#### IV- الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا دراسة إشكالية مدى ملائمة العوامل المؤسسية لتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، والتي كان الهدف منها معرفة واقع تطبيق القيمة العادلة ومدى ملائمة هذه العوامل لتطبيق القيمة العادلة من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين، ويمكن القول في الأخير أن هذه الدراسة خلصت إلى النتائج التالية:

- أن مستوى تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية يبقى متوسط.
- أن العوامل المؤسسية (العامل الاقتصادي، الثقافي، القانوني، المهني) غير ملائمة نوعا ما لتطبيق القيمة العادلة والعامل الاقتصادي بدرجة أكبر.
- لا توفر البيئة المحاسبية الجزائرية المقومات الاقتصادية والثقافية والقانونية والمهنية التي تسهل استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي.
- السوق المالي الجزائري لا يعتبر سوقا مناسباً لتطبيق القيمة العادلة.

#### ● التوصيات:

- ضرورة تنشيط وتفعيل أداء البورصة (سوق المال) في الجزائر من أجل ضمان تطبيق القيمة العادلة بشكل أفضل.
- ضرورة تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية.
- ضرورة رفع مستوى إدراك ووعي أفراد المجتمع المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة من خلال تكوينهم وتدريبهم من طرف المؤسسات والجمعيات المهنية.
- ضرورة تعديل التشريعات الضريبية بما يتوافق مع تطبيق القيمة العادلة نظراً لأن المعايير المحاسبية توصي بالقياس المستند إلى القيمة العادلة.
- **أفاق الدراسة:** من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا وجود بعض الجوانب المكتملة للدراسة لا زالت تحتاج إلى المزيد من التحليل والدراسة، لذلك فإننا نقترح الأفاق التالية المكتملة لهذه الدراسة:
  - إجراء دراسة تتناول العوامل المؤثرة في تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.
  - إجراء دراسات تهم بالبحث عن أهم المقومات الواجب توفرها في البيئة المحاسبية الجزائرية بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

- ملاحق :

الجدول (1) : مجموع الاستبانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي

الاستبانات المعتمدة		المرفوضة		غير المسترجعة		المسترجعة		الموزعة		الاستبانة عينة الدراسة
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
94.65	106	5.35	6	72	288	28	112	100	400	الأكاديميين والمهنيين

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول (2) : نتائج معامل صدق وثبات أداة الدراسة

المقياس	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
المقياس الأول	واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية	07	0.796	0.892
المقياس الثاني	واقع العوامل المؤسسية في البيئة المحاسبية الجزائرية	34	0.924	0.961

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

الجدول (3) : تصنيف الإجابات وفق المتوسط الحسابي المرجح

المجالات	درجة المقياس	مجال المتوسط الحسابي المرجح	درجة المقياس المكافئ الأول	درجة المقياس المكافئ الثاني
المجال الأول	غير موافق	من 1 إلى 1.66	ضعيف	غير ملائم
المجال الثاني	محايد	من 1.67 إلى 2.33	متوسط	غير ملائم نوعا ما
المجال الثالث	موافق	من 2.34 إلى 3	جيد	ملائم

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول (4) : واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	يتم إدراج وتقييم حسابات الأصول والخصوم المالية وفق القيمة العادلة (بقيمتها الحقيقية)	2.49	0.784	موافق
02	يسمح للمؤسسات إدراج وتقييم الأصول المادية والمعنوية وفق القيمة العادلة (بقيمتها الحقيقية)	1.94	0.914	محايد
03	يتم تقييم الإيرادات والأعباء المالية بالقيمة العادلة (بقيمتها الحقيقية)	2.08	0.870	محايد
04	يتم إدراج وتقييم الأصل المستأجر بالقيمة العادلة (بقيمتها الحقيقية)	2.06	0.860	محايد
05	يرخص للمؤسسات إدراج وتقييم بعض باقي عناصر الأصول والخصوم بالقيمة العادلة (بقيمتها الحقيقية)	2.42	0.742	موافق
06	يتم استخدام الأسعار الرسمية المعلنة في سوق نشطة	1.92	0.829	محايد
07	تعتمد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على المعالجة العادلة للبيانات بالاعتماد على القيمة العادلة	1.80	0.798	محايد
	تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية	2.10	0.259	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

الجدول (5) : مدى ملائمة العوامل المؤسسية لتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

الرقم	العامل / البيئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الملائمة
01	ملائمة البيئة القانونية لتطبيق القيمة العادلة	2.11	0.339	غير ملائم نوعا ما
02	ملائمة البيئة الثقافية لتطبيق القيمة العادلة	1.99	0.189	غير ملائم نوعا ما
03	ملائمة البيئة المهنية لتطبيق القيمة العادلة	1.98	0.228	غير ملائم نوعا ما
04	ملائمة البيئة الاقتصادية لتطبيق القيمة العادلة	1.76	0.331	غير ملائم نوعا ما
	العوامل المؤسسية في البيئة المحاسبية الجزائرية	1.96	0.145	غير ملائم نوعا ما

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

- الإحالات والمراجع :

- <sup>1</sup> باهية زعيم، (2018) أطروحة دكتوراء بعنوان واقع ومعوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية دراسة ميدانية مع دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول، جامعة ورقلة، الجزائر.
- <sup>2</sup> رفيقة صغراوي، (2017) أطروحة دكتوراء بعنوان إشكالية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية على ضوء معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- <sup>3</sup> مخلو في نعيمة، (2016) أطروحة دكتوراء بعنوان مدى إمكانية تطبيق مفهوم القيمة العادلة في الجزائر على ضوء المتغيرات المحاسبية العالمية جامعة الجزائر 3 - الجزائر.
- <sup>4</sup> فارس بن يدير، (2015) مذكرة ماجستير بعنوان واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- <sup>5</sup> Hans B. Christensen and Valeri V. Nikolaev (2013) Article entitled **Does Fair Value Accounting for Non-Financial Assets Pass the Market Test ?** JEL Classification: M4, M41-The University of Chicago - Booth School of Business.
- <sup>6</sup> (Karl A. Muller - Edward J. Riedl - Thorsten Sellhorn) (2008) Article entitled **Causes and Consequences of Choosing Historical Cost versus Fair Value** JEL Classification: M41, G15, G38 Harvard Business School March.
- <sup>7</sup> Lionel ESCAFFRE, Réda SEFSAF (2010) **L'impact comptable de la crise financière sur la volatilité des titres bancaires : Cas de la France, l'Italie, et l'Allemagne**, HAL Id: hal-00481105. Centre de recherche - LARGO, Faculté de Droit, d'Economie et de Gestion 5 May, p 05.
- <sup>8</sup> IFRS AT A GLANCE IFRS 13 **Fair Value Measurement** LBDO 2014.p 01.
- <sup>9</sup> IAS Plus 05/03/2015 à 15,15 <http://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs13>
- <sup>10</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 / 12 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق 25 مارس سنة 2009 م. ص 87.
- <sup>11</sup> إبراهيم يعقوب إسماعيل وهلال يوسف صالح، (2016) مقال بعنوان إمكانية تطبيق نماذج القيمة العادلة في قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17 العدد 02 ص 8.
- <sup>12</sup> يوسف أحمد العوض عبد الرحمن، (2015) مذكرة ماجستير بعنوان القياس والإفصاح المحاسبي لأساس القيمة العادلة وأثره في جودة التقارير المالية، السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص 30.
- <sup>13</sup> خالد جمال الجعرات، (2014) مطبوعة جامعية بعنوان **مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015** الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر. ص 44.
- <sup>14</sup> قورين حاج قويدر، (2014) مداخلة بعنوان أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات - اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر. ص 350.
- <sup>15</sup> رضا إبراهيم صالح، (2009) مقال بعنوان أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية العدد رقم (2) المجلد رقم (46)، مصر، جامعة الإسكندرية، مصر، ص: 24.25.
- <sup>16</sup> IFRS Foundation Norme internationale d'information financière 13 **Évaluation de la juste valeur** janvier 2013 p17
- <sup>17</sup> رضا صالح إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 25.
- <sup>18</sup> نفس المرجع السابق ص 469.
- <sup>19</sup> JOSÉ VIÑALS **Améliorer la comptabilisation en juste valeur Banque de France • Revue de la stabilité financière** Octobre 2008 p3.
- <sup>20</sup> غسان مصطفى احمد القضاة، (2013) مقال بعنوان محاسبة القيمة العادلة بين البراءة والالتزام في الأزمة المالية العالمية، المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية، العدد الأول، ص 14.
- <sup>21</sup> 10/09/2014، **La notion de juste valeur** [www.expertscomptables.fr/csoec/content/download/983402/25600084/version/2/file/LA+NOTION+DE+JU+STE+VALEUR+-+2012+04+10.pdf](http://www.expertscomptables.fr/csoec/content/download/983402/25600084/version/2/file/LA+NOTION+DE+JU+STE+VALEUR+-+2012+04+10.pdf)
- <sup>22</sup> شعيب حمزة و غالب عمر، (2011) مداخلة بعنوان التنظيم المحاسبي في المدرستين الفرنسية والأمريكية بين جهود التوافق الدولي وضغوط البيئة الوطنية، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA) التحدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر 14/13 ديسمبر، ص: 2.3.
- <sup>23</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 27 مرجع سبق ذكره، ص 12.

- <sup>24</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 19 مرجع سبق ذكره ص 6.  
<sup>25</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 19 مرجع سبق ذكره ص 87.  
<sup>26</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 19 مرجع سبق ذكره ص.ص56.9.

### كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

هشام شلغام، محمد زرقون (2021). دراسة مدى ملائمة العوامل المؤسسية لتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية - دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية والمالية وعينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين (2018) - . المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 07 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص31-46.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.  
المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.